

واقع الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات العراقية بحسب القطاعات

عبد الرحمن سعيد علي العبيدي

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الرمادي، العراق.

Email: as89ali@uoanbar.edu.iq , ORCID : <https://orcid.org/0000-0003-3589-4043>

المستخلص

معلومات البحث

تواريخ البحث:

التقديم: 2024 / 03 / 23

المراجعة: 2024 / 03 / 28

قبول النشر: 2024 / 04 / 01

نشر الكتروني: 2024 / 12 / 01

تسلسل الصفحات: 134 - 143

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح الاختياري، التقارير المالية السنوية، سوق العراق الأوراق المالية، اسواق الأوراق المالية.

المراسلة:

أسم الباحث : عبدالرحمن سعيد علي العبيدي

Email: as89ali@uoanbar.edu.iq

يحظى الإفصاح الاختياري بأهمية كبيرة وسط التنافس المعلوماتي بين الشركات في اسواق الأوراق المالية على مستوى العالم . يهدف هذا البحث الى تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية , حيث تناول البحث دراسة وتحليل فقرات الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديد فقرات الإفصاح الاختياري . توصل البحث الى ان الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية لا تتمتع بمستوى جيد من الإفصاح الاختياري على الرغم من التفاوت في الإفصاح الاختياري لتلك الشركات من شركة الى اخرى ومن قطاع الى اخر .

1. المقدمة

يتزايد التنافس بين الشركات على مستوى العالم من خلال الإفصاح عن المعلومات التي يمكن ان تستخدم من قبل متخذي القرارات لغرض اتخاذ قراراتهم المناسبة , وعلى هذا الاساس يهتم كثير من الباحثين والمنظمات ذات الصلة بتأطير أساليب الإفصاح الاختياري الذي يمكن ان تتبناه الشركات لغرض زيادة الإفصاح عن المعلومات . ان حاجة مستخدمي التقارير المالية اليوم تجاوزت حدود المعلومات التقليدية حيث لم يعد كافي الإفصاح عن معلومات المحاسبة المالية وتقارير الإدارة , فمستخدمو التقارير المالية اليوم يحتاجون معلومات تخص الاتجاه المستقبلي ومعلومات تمكنهم من اجراء المقارنات بين ما كانت الشركة تريد تحقيقه وبين الانجاز الفعلي وكذلك معلومات تتعلق بالأداء المستدام والتأثير البيئي وغيرها من المعلومات وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال الإفصاح عن معلومات اختيارية تتعلق بالمحاسبة الادارية وتوقعات الادارة والموازنات والاداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية وغير ذلك . ان التوجه للتوسع بالإفصاح الاختياري عن معلومات (المالية وغير المالية) ضمن التقارير السنوية للشركات يمثل نقطة اهتمام كثير من البحوث والدراسات المعاصرة .

يهتم هذا البحث بتقييم مستوى الإفصاح الاختياري ضمن التقارير المالية السنوية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية , حيث يتضمن هذا البحث مبحثين اذ يتناول المبحث الاول الإطار العام للإفصاح الاختياري بينما يتناول المبحث الثاني تقييم واقع الإفصاح الاختياري في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية .

وقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح الاختياري من جانب او اخر والتي تتعلق بموضوع الإفصاح الاختياري والتي تدعم جوانب هذا البحث ومنها دراسة [5] التي تناولت اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري وهيكل الملكية في عدد من الشركات المدرجة في الاسواق الملكية في كل من هونج كونج و سنغافورة حيث اظهرت هذه الدراسة ان مدى الملكية الخارجية يرتبط ارتباطا ايجابيا بالإفصاح الاختياري عن المعلومات وفي المقابل فان الشركات ذات الملكية المحلية او العائلية يكون الميل اقل فيها للإفصاح الاختياري . اما دراسة [10] فقد هدفت الى اختبار تأثير عدد من العوامل على الإفصاح عن معلومات المحاسبة الادارية الاستراتيجية – وهو من انواع الإفصاح الاختياري- وهذه العوامل هي :

- هيكل الملكية (الملكية الادارية , الملكية الاجنبية , الملكية الحكومية)

- خصائص الشركة (الحجم , الرافعة المالية , الربحية)

وأشارت نتائج هذه الدراسة الى ان مستوى الإفصاح الاختياري عن معلومات المحاسبة الادارية الاستراتيجية منخفض في الشركات عينة الدراسة , كما بينت نتائج الدراسة أن الرافعة المالية فقط كان لها أثر مهم على مدى الإفصاح عن معلومات المحاسبة الادارية الاستراتيجية كما بينت الدراسة ان الإفصاح عن معلومات المحاسبة الادارية الاستراتيجية قد يشكل مصدر قلق للجهات المنظمة ومواضع المعايير في اندونيسيا . اما دراسة [6] فقد هدفت الى اختبار الإطار النظري لمحددات الحوكمة مع الإفصاح

الاختياري الذي تقدمه الشركات المدرجة في البورصة المصرية . وهذه المحددات هي (الحجم , الربحية , الرافعة المالية , حجم مجلس الإدارة , الاعضاء المستقلين , الازدواجية , ملكية كبار المساهمين , نوعية المدققين) . وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم الشركة، وربحية الشركة، والرافعة المالية للشركة، والمديرين المستقلين في مجلس الإدارة، نوعية المدققين ، ومدى الإفصاح الاختياري في الشركات المصرية.

2. مشكلة البحث

تتنافس الشركات من حيث مستوى الإفصاح الاختياري عن معلومات المحاسبة الادارية , وان الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية ينبغي ان تواكب الاتجاه العالمي نحو زيادة الإفصاح والتوسع في الإفصاح الاختياري ضمن التقارير المالية السنوية , وعليه فان مشكلة هذا البحث تتمثل في التساؤل التالي :

ما مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية ؟

3. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من مواكبته للتوجه المعاصر نحو للإفصاح الاختياري في الشركات , وتبرز أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية :

1. التنبيه على أهمية تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للشركات العراقية من خلال الإفصاح الاختياري عن معلومات مالية وغير مالية .
2. تدعيم ثقة مستخدمي التقارير المالية بالشركات من خلال زيادة كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير المالية.
3. التفتيح باتجاه الإفصاح الاختياري وعدم التقيد بالإفصاح الاجباري في التقارير المالية
4. تنبيه الشركات العراقية الى أهمية مواكبة الاتجاه المعاصر بزيادة الإفصاح عن معلومات يمكنها تحسين جودة اتخاذ القرارات لدى مستخدمي التقارير المالية السنوية .

4. أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف منها :

1. بيان أهمية تعزيز الإفصاح الاختياري .
2. بيان انواع المعلومات التي يمكن ان يشملها الإفصاح الاختياري.
3. توضيح أهمية الإفصاح الاختياري ضمن التقارير المالية السنوية للشركات
4. تقييم مستوى الإفصاح الاختياري ضمن التقارير المالية السنوية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية.

5. الإطار العام للإفصاح الاختياري

1.5. التوجه نحو الإفصاح الاختياري

تسعى الشركات الى زيادة قيمتها والتمكن من الحصول على التسهيلات المطلوبة في كثير من القضايا التمويلية وغيرها فضلا عن تعزيز مكانتها في سوق الأوراق المالية , ولذلك تقوم تلك الشركات بإصدار التقارير المالية السنوية التي تتضمن معلومات مختلفة (مالية وغير مالية) تتعلق بالأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي تساعد متخذي القرارات باتخاذ قراراتهم المناسبة على اساس المعرفة والامكانيات المتوفرة لكل منهم . تقوم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات اجبارياً بحسب القوانين واللوائح التي تطبقها الجهات المنظمة للأسواق المالية , في حين تقوم تلك الشركات بالإفصاح الاختياري عن معلومات اخرى . اتجهت كثير من المنظمات المهنية الى الدعوة لزيادة الإفصاح والتوسع في نطاق المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا من قبل الشركات .

يعرف الإفصاح الاختياري بأنه " الإفصاح الاختياري هو النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية" [1] كما يعرف الإفصاح الاختياري بأنه " عمليات افصاح عن متطلبات اضافية ويمثل اختيارات خاصة لإدارة الشركة لتقديم معلومات محاسبية وغير محاسبية يكون لها تأثير محتمل على قرارات مستخدمي التقارير السنوية " [5] كما يعرف الإفصاح الاختياري بأنه " تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية " [7] ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد اهم خصائص الإفصاح الاختياري كالآتي :

- 1- لا يوجد الزام على الشركات بالإفصاح عن هذه المعلومات او الالتزام بنمط معين لهذا الإفصاح.
- 2- يعتمد الإفصاح الاختياري على وجود حافز داخلي لدى ادارة الشركة لتحقيق منافع اقتصادية من خلال الإفصاح عن معلومات غير ملزمة بالإفصاح عنها.
- 3- يتضمن الإفصاح الاختياري معلومات تتعلق بالاستراتيجيات والمعلومات المستقبلية المتوقعة (التنبؤية) والخطط الخاصة بالبحث والتطوير والتحليلات والتفسيرات للمعلومات المالية ومعلومات تتعلق بالمحاسبة الادارية.
- 4- لا يتحمل مدقق الحسابات او المحاسب القانوني اي مسؤولية تجاه هذا النوع من الإفصاح
- 5- لا يجب على الشركات الإفصاح الاختياري ضمن التقارير المالية السنوية فقط بل يمكن من خلال وسائل متنوعة مثل الصحف والانترنت ووسائل الاعلام المتعددة .
- 6- لا توجد قوانين ملزمة للشركات بالإفصاح الاختياري سواء من حيث النمط او المحتوى او التوقيت.

ان التوجه نحو الإفصاح الاختياري هو توجه مطرد ومتزايد في السنوات الاخيرة , وان الدعوات لتوسيع نطاق الإفصاح الاختياري جاءت بناءً على عدة نظريات تفسر هذا التوجه وهذه النظريات هي : [6]

1.1.5. النظرية القانونية (الشرعية) Legitimacy theory

بموجب هذه النظرية ينظر الى الشركة على ان لديها عقد اجتماعي مع المجتمع وبالتالي عليها توفير مستويات اعلى من الإفصاح الاختياري من جال الامتثال لأخلاقيات ذلك المجتمع حيث لا يكون الإفصاح الالزامي كافياً لسد حاجة المجتمع من المعلومات , ولأن هذه النظرية تستند على تصور المجتمع فان على الشركة الإفصاح عن معلومات من شأنها تغيير رأي المجتمع - كمستخدمين خارجيين للمعلومات- بالشركة وادائها والتوقعات المستقبلية بشأنها .

2.1.5. نظرية الاحتياجات الرأسمالية : Capital needs theory

تشير هذه النظرية الى ان حاجة الشركة الى رأس المال تدفعها للجوء الى الإفصاح عن مزيد من المعلومات اختياريًا للحصول على مزيد من الاموال سواء من البنوك أو الأسواق المالية . فتكون العلاقة عكسية بين الإفصاح الاختياري وكلفة رأس المال فكلما زاد نطاق الإفصاح الاختياري انخفضت كلفة رأس المال , و قد يكون للإفصاح عن بعض المعلومات تأثير معاكس على كلفة رأس المال وهذا يعتمد على نوع وحساسية تلك المعلومات .

3.1.5. نظرية أصحاب المصالح : Stakeholders' theory

بموجب هذه النظرية فان على الشركة مراعاة مصالح جميع الاطراف ذات المصلحة وليس حملة الاسهم فقط . وتشير الدراسات بشأن هذه النظرية الى ان الشركات الكبيرة أكثر احتمالاً للإفصاح الاختياري عن مزيد من المعلومات بسبب ضغوط كبيرة من عدد كبير اصحاب المصالح .

4.1.5. نظرية الوكالة : Agency theory

بموجب نظرية الوكالة فان الشركات تلجأ إلى الإفصاح عن معلومات إضافية اختياريًا لتخفيض تكاليف الوكالة التي تنشأ من التنافس الذي يقع بين المديرين والمساهمين .

5.1.5. نظرية الإشارة : Signaling theory

تفترض هذه أن الشركات التي تتمتع بمستويات عالية من الإفصاح الاختياري تسعى لتقليل عدم التناسق في المعلومات والإشارة إلى الجودة والقيمة الحقيقية لتلك الشركات من خلال توفير قدر اكبر من المعلومات للأطراف التي تحتاج إلى تلك المعلومات .

2.2. أهمية الإفصاح الاختياري

وقد اهتم كثير من الباحثين بالبحث حول موضوع الإفصاح الاختياري من قبل الشركات حيث أشارت بعض تلك البحوث الى ان الإفصاح الاختياري يقلل من مشكلة (الشفافية) [10] كما ان الإفصاح الاختياري من قبل الشركات يمثل جانباً مهماً بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمحتملين لأنه يعكس لهما معرفة الاتجاه المستقبلي للشركات وقدرتها على المنافسة و الحفاظ على الاستدامة, وكذلك فان الإفصاح الاختياري يمثل مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة للمستثمرين لغرض اتخاذ القرارات المناسبة . وفي الوقت نفسه فان الإفصاح الاختياري يمثل جانباً مهماً بالنسبة للشركات لانه يؤثر على قرارات المستثمرين الحاليين والمحتملين [8] كما ان بعض الشركات تتخذ قراراتها بالإفصاح الاختياري عن بعض معلوماتها لتشجع الاستثمار فيها و لتحسين سمعة تلك الشركات وكذلك لدعم القيمة السوقية لها , كما ان الإفصاح الاختياري يمثل احد صيغ الشفافية في الشركة , وبالتالي فان الإفصاح الاختياري يرفع من كفاءة الاسواق المالية وذلك من خلال تقليل الفجوة المعلوماتية بين من هم داخل الشركة وأولئك الذين هم في الخارج .

وتجدر الإشارة الى ان الإفصاح الاختياري لا يعد بديلاً عن الإفصاح الالزامي بل ان الإفصاح الاختياري يعتبر مكملاً للإفصاح الالزامي فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامل والهدف هو زيادة وعي وثقة متخذي القرارات المختلفين من خلال الإفصاح عن معلومات (مالية وغير مالية) لا يشملها في الإفصاح الالزامي .

3.3. العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري

يتأثر نوع وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا بعدة امور تتعلق بسياسة ادارة الشركة ونمط ادارتها للعمليات وتطبيق الحوكمة من عدمه فضلاً عن امور اخرى تتعلق بالموقف المالي والتنافسي للشركات والبيئة التي تعمل فيها . يحدد [3] خمسة عوامل تؤثر على قرارات الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات حيث تستخدم الشركات الإفصاح الطوعي

1- التقليل من عدم تناسق المعلومات

2- شرح الأداء الضعيف.

3- زيادة السيولة وتقليل تكلفة التعاقد.

4- التخفيف من خطر التقاضي

5- الإشارة إلى جودة الإدارة.

وتجدر الإشارة الى ان من العوامل التي تؤثر على رغبة الادارة بالإفصاح الاختياري هو اعتقادها بان هذا النوع من الإفصاح قد يستغل من قبل المنافسين وبالتالي التأثير على مركزها التنافسي , او خشيتها من التكاليف التي يمكن ان تتحملها للإفصاح الاختياري التي تتمثل بتكاليف اعداد ونشر تلك المعلومات بوسائل الإفصاح المختلفة و تكاليف استخدامها من قبل المنافسين . وقد تقع بعض الشركات بمشكلة الإفصاح عن معلومات مضللة وبالتالي يؤثر ذلك على مستوى الثقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها , وهذه تمثل مشكلة اخلاقية و مهنية تدفع الشركات ثمنها وتؤثر على سمعتها .

ان لجوء الشركات للإفصاح الاختياري له دوافع مختلفة تتعلق بفرضيات تفسيرية متعددة ذكرها [9] :

1- فرضية المعاملات في سوق المال: حيث يكون لدى الشركة دافع يحفزها للإفصاح الاختياري بهدف تقليل عدم تماثل المعلومات, وبالمحصلة تخفيض تكاليف التمويل الخارجي عن طريق تخفيض المخاطر بفقدان الإدارة لوظيفتها .

2- فرضية السيطرة على قيادة الشركة عندما يكون أداء الشركة اقل من المستوى المطلوب فتستخدم الادارة الإفصاح الاختياري في سعيها لزيادة تقييم الشركة وتقديم التوضيحات لأدائها الضعيف، وبذلك تضمن لحد معين تخفيض مخاطر الإدارة لوظيفتها.

3- **فرضية تعويضات الأسهم:** عندما تكون التعويضات التي يحصل عليها المديرين هي على شكل أسهم، فإن هذه التعويضات تمثل حافزاً للمديرين من أجل تقديم مستوى محدد من الإفصاح الاختياري بهدف زيادة السيولة من البورصة وتحقيق بعض المتطلبات ذات الطابع القانوني.

4- **فرضية الدعاوي القضائية:** إن المديرين يكون لديهم الحافز للإفصاح عن الاخبار السيئة لتفادي الإجراءات القضائية الناتجة عن الإفصاح عن تلك الاخبار او التنبؤات التي يمكن أن تكون غير دقيقة مستقبلاً .

5- **فرضية تكاليف الملكية:** يكون الإفصاح الاختياري مقيداً او محدداً إذا كان لدى المديرين ادراك بأن الإفصاح قد يضر بالوضع التنافسي لشركاتهم.

6- **فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهاراتها خاصة في مجال التنبؤات المستقبلية ،** إذ أن التنبؤات المستقبلية تخلق عند المستثمرين صورة إيجابية بشأن قدرات الإدارة على عمل التنبؤات المتعلقة بمتغيرات البيئة الاقتصادية وينعكس ذلك غالباً على شكل قيمة سوقية أعلى للشركة.

ويمكن القول ان دوافع الادارة للإفصاح الاختياري تعتمد على النظرية التي تتبناها الشركة في رعاية المصالح فاذا كانت الشركة تتبنى نظرية الوكالة فإنها ستقدم مصلحة المستثمرين ولو على حساب الاطراف الاخرى اما لو كانت تتبنى نظرية اصحاب المصالح فإنها ستأخذ بنظر الاعتبار جميع اصحاب المصالح بحسب اهمية كل منهم وبالتالي تعمل على ايجاد حالة من التوازن عند اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري عن بعض المعلومات .

وقد أثبتت بعض الدراسات السابقة ان نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركة يؤثر بشكل جوهري على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات مثل دراسة [2] التي أثبتت ان وجود شركة كبيرة في قطاع معين تقدم مستوى عالي من الإفصاح الاختياري في تقاريرها المالية السنوية يكون له تأثير مهم مستوى الإفصاح الاختياري لشركات اخرى من القطاع نفسه بهدف تحقيق ما حققته الشركة الكبرى من نجاح . كما توصلت دراسة [12] ان الشركات التي تنتمي لقطاعات اقتصادية ذات حساسية تكنولوجية تميل للإفصاح الاختياري اكثر من الشركات التي تنتمي لقطاعات اخرى . كما توصلت نتائج دراسة [13] ان الشركات التي تنتمي الى قطاعات ذات تنافسية عالية تقلل من الإفصاح الاختياري خوفاً من الضرر الذي قد يلحق بمركزها التنافسي نتيجة استغلال المنافسين للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا .

4.5. أنواع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا

تتنوع المعلومات (المالية وغير المالية) التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية بين معلومات الزامية واخرى اختياريّة, كما تختلف وسائل الإفصاح الاختياري عن المعلومات مثل الملاحظات والملاحق ضمن التقارير السنوية او من خلال المواقع الالكترونية او الصحف والمجلات او وسائل الاعلام الاخرى .

وعلى الشركات ان تأخذ بنظر الاعتبار نطاق ونوع المعلومات التي يريد الإفصاح عنها اختياريًا وان تتجنب الإفصاح عن المعلومات التي يشكل الإفصاح عنها مخاطر على قيمة الشركات في السوق [10] وذلك خشية من استغلالها من قبل المنافسين وبذلك تضعف القدرة التنافسية لتلك الشركات . وتتنوع المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها اختياريًا بحسب العديد من البحوث السابقة , و من أبرز ذلك ما تناوله [10]

أ- المعلومات الاستراتيجية : وتتضمن معلومات عن :

- أهداف واستراتيجيات الشركة

- معلومات تتعلق بعمليات البحث والتطوير

- ادارة الشركة

- نموذج استراتيجية الاعمال

- الثقافة داخل الشركة

ب- معلومات غير مالية : وتتضمن معلومات عن :

- معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الادارة

- معلومات الموظفين

- سلسلة تجهيز الشركة

- الجوانب ذات الاهمية والمحددات

- مكافحة التلوث

- ادارة الانتاج

- ادارة العملاء

ت- معلومات مالية : وتتضمن معلومات عن :

- أداء الشركة

- أداء أعضاء مجلس الادارة

كما تتضمن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا من قبل الشركات معلومات تتعلق بالمحاسبة الادارية , يعد الإفصاح الاختياري عن معلومات المحاسبة الادارية (لا سيما المعلومات الاستراتيجية) أمرًا مهمًا لأصحاب المصالح ومستخدمي التقارير المالية لأن الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية يوفر بعض المعلومات لفهم والحكم على الأداء المالي ووضع الشركة في السوق . وتتضمن المعلومات المتعلقة بالمحاسبة الادارية التي يفضل الإفصاح عنها اختياريًا انواعاً مختلفة من المعلومات . وقد ناقشت بعض الدراسات السابقة تأثير عوامل اخرى على نطاق الإفصاح الاختياري عن معلومات المحاسبة الادارية منها : [10]

- 1- مستوى الإفصاح عن معلومات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية : حيث يتم قياسه من خلال نسبة عناصر المحاسبة الإدارية الاستراتيجية المفصوح عنها الى اجمالي العناصر .
- 2- ملكية الإدارة : وتقاس من خلال نسبة ملكية الإدارة من الاسهم الى مجموع الاسهم .
- 3- الملكية الاجنبية : وتقاس من خلال نسبة ملكية الاجانب من الاسهم الى مجموع الاسهم .
- 4- ملكية الحكومة : وتقاس من خلال نسبة ملكية الحكومة من الاسهم الى مجموع الاسهم .
- 5- حجم الشركة : ويقاس من خلال حجم الاصول .
- 6- الربحية : وتقاس من خلال العائد على الاصول ROA .

كما اقترحت بعض الدراسات السابقة انواعا اخرى من الإفصاح الاختياري مثل : [4]

- 1- معلومات تاريخية عن الشركة
- 2- معلومات عن الهيكل التنظيمي
- 3- الإفصاح عن جودة لجان التدقيق
- 4- معلومات عن عدد العمال و الموظفين
- 5- معلومات عن فروع الشركة
- 6- معلومات عن هامش الربح الصافي
- 7- ملخص مالي لعدد من السنوات السابقة
- 8- التنبؤات الكمية والنوعية للأرباح المستقبلية
- 9- الحصة السوقية للشركة

ويرى الباحث ان انواع المعلومات التي يشملها الإفصاح الاختياري كثيرة ولا يمكن حصرها بأصناف معينة وذلك يعتمد على هدف الإدارة من الإفصاح الاختياري ومدى رغبتها في توصيل تلك المعلومات الى متخذي القرارات الخارجيين كما ان البيئة المحيطة بالشركة تلعب دورا في تحديد رغبة الشركة في الإفصاح الاختياري ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها .

6. واقع الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية

1.6. لوائح تنظيم الإفصاح للشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية

تخضع الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية للقواعد والانظمة واللوائح التنظيمية التي تنظم عملية الإفصاح في التقارير المالية السنوية لتلك الشركات . و بموجب اللائحة التنظيمية رقم (8) "إفصاح الشركات المدرجة" فان الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية تكون ملزمة بأن يتضمن تقاريرها السنوية الفقرات التالية : [12]

أ- تقرير مجلس الإدارة : الذي يجب أن يتضمن :

أولاً : كلاً من :

- المقر الرئيس الشركة وفروعها المنتشرة في المحافظات
- وصف الأنشطة الرئيسية للشركة

ثانياً : بياناً بأسماء أعضاء مجلس الإدارة والمناصب التي يشغلها الأشخاص في الإدارة العليا

ثالثاً : بياناً بأسماء كبار ملاك الاسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الاسهم التي يملكونها اذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5% فأكثر .

رابعاً : وصفاً لأية حماية حكومية او امتيازات تتمتع بها الشركة او اي من منتجاتها بموجب القوانين.

خامساً : وصف لأية قرارات صادرة من الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها يمكن ان يكون لها أثر مادي على عمليات الشركة او منتجاتها المختلفة او قدرتها بشكل او باخر .

سادساً : الهيكل التنظيمي للشركة وعدد الموظفين فيها والمؤهلات التي يتمتعون بها والبرامج التدريبية لموظفي الشركة .

سابعاً : وصف المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الشركة في أي حال من الاحوال

ثامناً : الانجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ووصفاً للأحداث المهمة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية

تاسعاً : الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي حدثت خلال السنة المالية وليست ضمن النشاط الرئيس للشركة.

عاشراً : تحليلاً للمركز المالي للشركة ونتائج اعمالها خلال السنة المالية

احد عشر : التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك التوسعات او المشروعات الجديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الاقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج اعمال الشركة .

اثنا عشر : بياناً بعدد الاوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل اعضاء مجلس الإدارة واشخاص الإدارة العليا .

ثلاثة عشر : المبالغ التي حصل عليها اعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض الحاليون والسابقون كأجور مكافأة نقدية او عينية خلال السنة التي يشملها التقرير

اربعة عشر : المبالغ التي أنفقت لأغراض الدعاية والسفر والضيافة والتبرعات

خمسة عشر : رصيد الاحتياطي واستخدامه

سنة عشر : اقراراً بعدم وجود اي امور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية .

ب- البيانات المالية السنوية للشركة معدة وفق المعايير المحاسبية النافذة ومدققة من مراقب حسابات مستقل مخول قانوناً في العراق تتضمن ارقام السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة وتتضمن

- قائمة الميزانية

- حساب الأرباح والخسائر وحساب العمليات الجارية
 - كشف التدفق النقدي
 - الأيضاحات المرفقة بالبيانات المالية
- ت- تقرير مراقب الحسابات

نلاحظ من فقرات اللائحة التنظيمية ان الإفصاح الإلزامي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية يشمل الفقرات الرئيسية لكل شركة وهذا الإفصاحات وان كانت قليلة ولا تتوافق مع ما موجود في الاسواق الكبرى فانها لم تعد كافية لتلبية الحاجة المتزايدة من المعلومات من قبل متخذي القرارات المختلفين . والملاحظ ان كل اللوائح التنظيمية التي اصدرها السوق لم تتناول حث الشركات على الإفصاح الاختياري ولم تروج لفكرة توسيع الإفصاح ليشمل معلومات مالية وغير مالية يمكن ان تؤثر بشكل جوهري على قرارات المستخدمين .

2.6. الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية

لغرض تحقيق اهداف هذا البحث تم فحص التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية , وسيتم ملاحظة وتصنيف انواع المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختياريًا ولك لغرض اختبار فرضية البحث " ان الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لا تتمتع بمستوى جيد من الإفصاح الاختياري ضمن التقارير المالية السنوية " . تم اختيار عينة البحث باختيار مجموعة شركات عن كل قطاع تتناسب مع عدد الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية من كل قطاع وبالشكل التالي :

الجدول (1) تفاصيل الشركات العينة حسب القطاعات

القطاع	عدد الشركات الكلي	النسبة الى عدد الشركات الكلي	عدد الشركات العينة	النسبة المئوية
1 المصارف	46	32.58 %	10	21.7 %
2 التامين	5	3.75 %	2	40 %
3 الاستثمار	9	6.76 %	3	33.3 %
4 الخدمات	11	8.27 %	3	27.2 %
5 الصناعة	25	18.79 %	5	20 %
6 الفنادق والسياحة	10	7.51 %	3	30 %
7 الزراعة	8	6 %	2	25 %
8 الاتصالات	2	1.5 %	1	50 %
9 التحويل المالي	17	12.78 %	5	29.4 %
المجموع	133	100 %	34	25.5 %

3.6. تصنيف المعلومات المفصوح عنها اختياريًا للشركات عينة البحث

تمت دراسة التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة لأربع سنوات (2018- 2019 - 2020 - 2021) لغرض تصنيف انواع المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختياريًا في التقارير المالية لتلك الشركات , حيث تم اختيار انواع المعلومات الاختيارية التي تناولتها الدراسات السابقة ولا سيما دراسة [5] ومقابلتها بالمعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات عينة البحث وتثبيت عدد الشركات التي قامت بالإفصاح عنها اختياريًا . وقد تم تحديد نسبة المعلومات المفصوح عنها اختياريًا ومقارنتها بالعدد الاجمالي لتلك المعلومات بحسب النموذج المعتمد وبالجدول التالي :

الجدول (2) يبين المعلومات المفصوح عنها

ت	المعلومات المفصوح عنها	ت	المعلومات المفصوح عنها
1	معلومات تاريخية عن الشركة	30	أسماء أعضاء لجان التعويضات
2	الهيكل التنظيمي للشركة	31	المبالغ المصروفة على التدريب
3	الاستراتيجية والاهداف العامة	32	نوعية التدريب
4	الاستراتيجية والاهداف المالية	33	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم
5	الاستراتيجية والاهداف التسويقية	34	عدد العاملين الذين تم تدريبهم
6	الاستراتيجية والاهداف الاجتماعية	35	معلومات عن حوادث حصلت للشركة
7	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية	36	تكاليف السلامة في الشركة
8	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية	37	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها على البيئة
9	سياسة البحث والتطوير	38	برامج حماية البيئة
10	مواقع البحث والتطوير	39	التبرعات الخيرية
11	عدد العاملين في البحث والتطوير	40	البرامج الاجتماعية
12	التنبؤات النوعية غير الكمية للمبيعات	41	المعلومات القطاعية
13	التنبؤات الكمية للمبيعات	42	تحليل المنافسين
14	التنبؤات الكمية للأرباح	43	حصة السوق
15	التنبؤات النوعية غير الكمية للأرباح	44	معدلات الربحية
16	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	45	معدلات التدفق النقدي
17	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	46	معدلات السيولة
18	أعمار المدراء و جنسهم	47	معلومات مالية تاريخية
19	الشهادات العلمية للمدراء	48	معلومات عن الاعلانات
20	الخبرات العملية للمدراء	49	تأثير التضخم على مستقبل الشركة
21	مواقع قيادية سابقة للمدراء	50	تأثير التضخم على الاصول
22	معلومات عن العاملين	51	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة

23	توزيع العاملين داخل ادارات الشركة	52	معلومات عن العملة الاجنبية
24	عدد العاملين للسنتين السابقتين	53	نوعية حملة الاسهم
25	مبررات تغيير عدد العاملين	54	القيمة السوقية في نهاية السنة
26	تقرير عن مسؤولية المدراء في اعداد التقارير المالية	55	اتجاهات القيمة السوقية
27	مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام او الحوافز المصروفة لهم للانضمام للشركة	56	اسماء ومؤهلات اعضاء لجنة المراجعة
28	التعويضات المصروفة للمدراء عن فصلهم	57	مهام لجنة المراجعة
29	الجهات ذات الصلاحية لتحديد تعويضات المدراء وكيفية تحديدها	58	عدد اجتماعات لجنة المراجعة

4.6. تحليل ومناقشة النتائج

من خلال النتائج الاستقرائية التي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية للشركات عينة البحث وجدنا ان مستويات الإفصاح الاختياري عن المعلومات التي تناولتها الدراسة مختلفة ويمكن تقسيمها تنازلياً الى اربعة مستويات كما يلي :

1- المستوى الاول : ان اغلب الشركات عينة البحث - رغم التباين بين القطاعات - قامت بالإفصاح عن كل من (معلومات تاريخية عن الشركة , الهيكل التنظيمي للشركة , الاستراتيجية والاهداف العامة , معلومات عن العاملين , توزيع العاملين داخل ادارات الشركة , تقرير عن مسؤولية المدراء في اعداد التقارير المالية , مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام او الحوافز المصروفة لهم للانضمام للشركة , نوعية التدريب , نوعية العاملين الذين تم تدريبهم , عدد العاملين الذين تم تدريبهم , معلومات مالية تاريخية) وهذا ينسجم مع اللوائح التنظيمية للجهات المنظمة لسوق الأوراق المالية . وفي الوقت نفسه فان مثل هذه المعلومات لا تضيف قيمة معلوماتية كبيرة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من متخذي القرارات الاخرين حيث ان مثل هذه المعلومات تعد معلومات اولية لا تعطي مؤشراً مهماً عن الاداء المالي وتحقيق الارباح ومستويات الانشطة المختلفة.

2- المستوى الثاني : ان عدداً أقل من الشركات عينة البحث قامت بالإفصاح عن المعلومات التالية (الاستراتيجية والاهداف المالية , الاستراتيجية والاهداف التسويقية , الشهادات العلمية للمدراء , الخبرات العملية للمدراء , مواقع قيادية سابقة للمدراء , المبالغ المصروفة على التدريب , معدلات الربحية , معلومات عن العملة الاجنبية) وهذا يظهر ميلاً أقل للتوجه نحو الإفصاح الاختياري عن مثل هذه المعلومات حيث ان الإفصاح عنها يساهم في تكوين تصور لدى متخذي القرارات تأثير الاستراتيجية على الاهداف المالية والتسويقية وكذلك طبيعة ونوعية القرارات المتخذة من خلال الشهادات والخبرات التي يتمتع بها المدراء وكذلك المبالغ المصروفة على تدريب العاملين لغرض تحسين الاداء ومعدلات الربحية والمعلومات المتعلقة بالعملة الاجنبية , تساعد هذه المعلومات متخذي القرارات على تحسين جودة القرارات المتخذة بخصوص الشركات والتوقعات بشأن الاداء المستقبلي وتقييم الاداء الماضي .

3- المستوى الثالث : يقل مستوى الإفصاح الاختياري للشركات عينة البحث عن المعلومات التالية (الاستراتيجية والاهداف الاجتماعية , معلومات عن حوادث حصلت للشركة , معدلات التدفق النقدي , معدلات السيولة , مهام لجنة المراجعة) وربما يرجع ذلك الى انخفاض مستوى الثقافة بان الإفصاح عن الاهداف الاجتماعية وتحقيقها والحوادث المتعلقة بالبيئة المؤثرة على الشركة بشكل او بآخر , كما ان الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسيولة ومعدلات التدفقات النقدية ومهام لجنة المراجعة , ففي ظل عدم وجود الزام او تنظيم للإفصاح عن هذه المعلومات فان عدداً قليلاً من الشركات عينة البحث قامت بالإفصاح عنها وربما يرجع ذلك عدم وضوح هذه المعلومات عند الادارة وعدم اعطائها الاهمية المناسبة من حيث التحضير لها وتقديمها لمتخذي القرارات .

4- المستوى الرابع : ويمثل اقل مستوى الإفصاح حيث ينعدم الإفصاح عن اغلب هذه المعلومات في الشركات عينة البحث وهذه المعلومات هي (تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية , تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية , سياسة البحث والتطوير , مواقع البحث والتطوير , عدد العاملين في البحث والتطوير , التنبؤات النوعية غير الكمية للمبيعات , التنبؤات الكمية للمبيعات , التنبؤات الكمية للأرباح , التنبؤات النوعية غير الكمية للأرباح , التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية , الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات , أعمار المدراء و جنسهم , عدد العاملين للسنتين السابقتين , مبررات تغيير عدد العاملين , التعويضات المصروفة للمدراء عن فصلهم , الجهات ذات الصلاحية لتحديد تعويضات المدراء وكيفية تحديدها , أسماء أعضاء لجان التعويضات , تكاليف السلامة في الشركة , سلامة المنتجات وعدم تأثيرها على البيئة , برامج حماية البيئة , التبرعات الخيرية , البرامج الاجتماعية , المعلومات القطاعية , تحليل المنافسين , حصة السوق , معلومات عن الاعلانات , تأثير التضخم على مستقبل الشركة , تأثير التضخم على الاصول , تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة , نوعية حملة الاسهم , القيمة السوقية في نهاية السنة , اتجاهات القيمة السوقية , اسماء ومؤهلات اعضاء لجنة المراجعة , مهام لجنة المراجعة , عدد اجتماعات لجنة المراجعة) وهذا يمثل قصوراً كبيراً في الإفصاح الاختياري وذلك أن هذه المعلومات تمثل ابعاداً مهمة جداً لمتخذي القرارات تعكس جوانب مختلفة عن الشركات وهي تمثل التنبؤات الخاصة بالشركات ومعلومات تتعلق بالأشخاص المسؤولين ومعلومات تتعلق بالبيئة والسلامة البيئية والتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر على الشركة والحصة السوقية ومعلومات تتعلق بلجان المراجعة في تلك الشركات . وقد يرجع السبب في انعدام الإفصاح عن هذه المعلومات او ضعفه بشكل كبير الى عدم الاهتمام بهذه الجوانب من قبل ادارات الشركات وعدم الضغط من مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تحصيل هذه المعلومات وفي نفس الوقت لا يوجد حث او تشجيع من قبل الجهات المنظمة لسوق الأوراق المالية .

من خلال ما سبق نتوصل الى اثبات صحة فرضية البحث بأن الشركات المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية لا تتمتع بمستوى جيد من الإفصاح الاختياري حيث تبين نتائج هذا البحث عدم ميول الشركات للمخاطرة بالإفصاح الاختياري . ويمكن تحديد أسباب هذه الحالة الى عدد من الأسباب من وجهة نظر الباحث بالاتي :

1- ضعف في مستوى التداول في السوق مما يرتبط بمستوى التنافس المعلوماتي بالإفصاح عن المعلومات بشكل اختياري .

- 2- عدم الضغط من قبل الجهات المنظمة للسوق على الشركات بالإفصاح عن حجم أكبر وأنواع أكثر من المعلومات لتحسين جودة اتخاذ القرارات لدى مستخدمي التقارير المالية .
 - 3- ضعف مستوى ثقافة التوسع بالإفصاح لدى الشركات في البيئة العراقية .
 - 4- الشعور لدى ادارة الشركات بأن التوسع بالإفصاح يضر بمكانة الشركة بسبب استغلال المنافسين لتلك المعلومات.
 - 5- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما يشكل تخوفاً مستمراً لدى ادارات الشركات بشأن المستقبل مما يصعب من عملية التخطيط والتنبؤ بالمستقبل وبالتالي الاحجام عن الإفصاح عن التنبؤات والخطط والاستراتيجيات وتأثيرها على الاداء المالي وغير ذلك.
 - 6- انعدام المنافسة الاجنبية على مستوى سوق الاوراق المالية مما يجعل ثقافة الإفصاح محلية فقط.
 - 7- انعدم او ندرة وجود المستثمرين الاجانب بين المستثمرين مما يؤدي الى امتناع الادارة عن المخاطرة بالتوسع بالإفصاح الاختياري.
 - 8- عدم وجود دراسات اكااديمية علمية تطبيقية لصالح الشركات تهتم بحاجة المستثمرين من المعلومات غير الالزامية .
- أما على مستوى القطاعات فيلاحظ ان هنا تبايناً في مستوى الإفصاح الاختياري بين القطاعات المختلفة فقطاع المصارف هو الأكثر افصاحاً عن المعلومات الاختيارية وذلك لأنه القطاع الأكثر نشاطاً في السوق والأكثر جذباً للمستثمرين و يليه القطاع المالي وقطاع الصناعة ثم باقي القطاعات . وأخيراً فاننا نتوصل الى اثبات فرضية البحث بأن الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لا تتمتع بمستوى جيد من الإفصاح الاختياري في التقارير المالية .

7 - الاستنتاجات

- 1- ان الشركات العراقية لا تهتم بالإفصاح الاختياري فهي تلتزم ببند اللوائح الالزامية بالإفصاح عن المعلومات.
- 2- لا يوجد ضغط من قبل الاطراف ذات المصالح على ادارات الشركات بالتوسع بالإفصاح الاختياري.
- 3- ضعف اللوائح التنظيمية لسوق الاوراق المالية واعتمادها على الجوانب التقليدية للإفصاح المطلوب من قبل الشركات.
- 4- تتجنب ادارات الشركات الإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بالتنبؤات والامور المستقبلية والانشطة ذات التأثير الاجتماعي والمعلومات القطاعية والحصة السوقية وغيرها من المعلومات التي يمكن ان تؤثر على سمعة تلك الشركات واداراتها .
- 5- يختلف مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية بحسب القطاعات

8 - التوصيات

- بناء على ما تم تناوله ضمن هذا البحث يمكن الخروج بعدد من التوصيات منها :
- 1- اصدار نشرات من الجهات المنظمة لسوق العراق الأوراق المالية لدعوة وتشجيع الشركات على الإفصاح الاختياري عن المعلومات في التقارير المالية ووسائل الإفصاح الأخرى.
 - 2- ان يكون من ضمن شروط الادراج في سوق الاوراق المالية ان تتبنى ادارة الشركة مبدأ التوسع في الإفصاح الاختياري
 - 3- تشجيع الشركات على التوسع في الإفصاح الاختياري من خلال الندوات والاجتماعات وبعض الحوافز المناسبة .
 - 4- ان تقوم الجهات الاكاديمية والبحثية ببيان المفاهيم المتعلقة بالإفصاح الاختياري وتوضيح الجوانب المتعلقة بالمخاطر المتعلقة به و دفع ادارات الشركات باتجاه التوسع بالإفصاح الاختياري و أنه نقطة قوة بالمنافسة في جذب رؤوس الاموال وتحصيل التمويل.

References

- [1] Abd El-Fattah, A. H. (2008). "The Relationship between Corporate Governance Application and the Level of Disclosure in Annual Reports: An Empirical Study in the Egyptian Environment." *Journal of Commercial Research*, Vol. 30, No. 1, p. 429.
- [2] Al-Shammari, B. (2008). "Voluntary disclosure in Kuwait Corporate Annual Reports." *Review of Business Research*, 8(1), 62-81.
- [3] Bamber, M., & McMeeking, K. (2010). "An examination of voluntary financial instruments disclosures in excess of mandatory requirements by UK FTSE 100 non-financial firms." *Journal of Applied Accounting Research*, 11(2), 115-135. DOI: [10.1108/09675421011069504](https://doi.org/10.1108/09675421011069504)
- [4] Bouchaib, H. (2016). "The Role and Importance of Voluntary Disclosure in Financial Statements: A Study of a Sample of Listed Companies on the Algiers Stock Exchange." *Journal of the Institute of Economic Sciences*, Vol. 20, No. 2, p. 41. DOI: [10.54244/1902-000-034-001](https://doi.org/10.54244/1902-000-034-001)
- [5] Chau, G. K., & Gray, S. J. (2002). "Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore." *The International Journal of Accounting*, 37(2), 247-265. DOI: [10.1016/S0020-7063\(02\)00153-X](https://doi.org/10.1016/S0020-7063(02)00153-X)
- [6] Elfeky, M. I. (2017). "The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt." *The Journal of Finance and Data Science*, 3(1-4), 45-51. DOI: [10.1016/j.jfds.2017.09.005](https://doi.org/10.1016/j.jfds.2017.09.005)
- [7] Foster, G. (1986). *Financial Statement Analysis* (2nd ed.). Prentice-Hall: Englewood Cliffs. ISBN: [978-0133163178](https://doi.org/10.1016/j.jfds.2017.09.005)
- [8] Glaum, M., Baetge, J., Grothe, A., & Oberdörster, T. (2013). "Introduction of international accounting standards, disclosure quality and accuracy of analysts' earnings forecasts." *European Accounting Review*, 22(1), 79-116. DOI: [10.1080/09638180.2011.558301](https://doi.org/10.1080/09638180.2011.558301)

- [9] Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature." *Journal of Accounting and Economics*, 31(1-3), 405-440. DOI: [10.1016/S0165-4101\(01\)00018-0](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00018-0)
- [10] Honggowati, S., Rahmawati, R., Aryani, Y. A., & Probohudono, A. N. (2019). "Strategic Management Accounting disclosure, ownership structure, and firm characteristics in Indonesia manufacturing companies." *Jurnal Keuangan dan Perbankan*, 23(3), 335-350. DOI: [10.26905/jkdp.v23i3.3228](https://doi.org/10.26905/jkdp.v23i3.3228)
- [11] Iraq Stock Exchange. (2022). "Regulations of the Iraq Securities Commission: Regulation No. 8," pp. 1-2.
- [12] Oliveira, L., Rodrigues, L. L., & Craig, R. (2006). "Firm-specific determinants of intangibles reporting: Evidence from the Portuguese stock market." *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, 10(1), 11-33. DOI: [10.1108/14013380610672657](https://doi.org/10.1108/14013380610672657)
- [13] Verrecchia, R. E. (2001). "Essays on disclosure." *Journal of Accounting and Economics*, 32(1-3), 97-180. DOI: [10.1016/S0165-4101\(01\)00025-8](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00025-8)

المصادر

- [1] وليغبر، ل.، رودريغيز، ل.، ل.، وكريغ، ر. (2006). "المحددات الخاصة بالشركة للإبلاغ عن الأصول غير الملموسة: أدلة من سوق الأسهم البرتغالي." *مجلة تكاليف ومحاسبة الموارد البشرية*، المجلد 10، العدد 1، ص 11-33. DOI: [10.1108/14013380610672657](https://doi.org/10.1108/14013380610672657)
- [2] مابمر، م.، وماك ميكينغ، ك. (2010). "فحص الإفصاحات الطوعية عن الأدوات المالية التي تتجاوز المتطلبات الإلزامية من قبل الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر فوتسي 100 في المملكة المتحدة." *مجلة بحوث المحاسبة التطبيقية*، المجلد 11، العدد 2، ص 115-135. DOI: [10.1108/09675421011069504](https://doi.org/10.1108/09675421011069504)
- [3] بو شايب، حيسنة. (2016). "دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات: دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر." *مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)*، المجلد 20، العدد 2، ص 41-41. DOI: [10.54244/1902-000-034-001](https://doi.org/10.54244/1902-000-034-001)
- [4] تشاو، جي. ك.، وجراي، إس. جي. (2002). "هيكل الملكية والإفصاح الطوعي للشركات في هونغ كونغ وسنغافورة." *المجلة الدولية للمحاسبة*، المجلد 37، العدد 2، ص 247-265. DOI: [10.1016/S0020-7063\(02\)00153-X](https://doi.org/10.1016/S0020-7063(02)00153-X)
- [5] سوق العراق للأوراق المالية. (2022). "اللوائح التنظيمية لهيئة الأوراق المالية: اللائحة التنظيمية رقم 8"، ص 1-2.
- [6] الشمري، ب. (2008). "الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للشركات الكويتية." *مراجعة بحوث الأعمال*، المجلد 8، العدد 1، ص 62-81.
- [7] عبد الفتاح، عفيفي هلال. (2008). "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية." *مجلة البحوث التجارية*، المجلد 30، العدد 1، ص 429.
- [8] غلام، م.، بيبج، ج.، غروث، أ.، وأوبردورستر، ن. (2013). "مقدمة المعايير الدولية للمحاسبة، جودة الإفصاح ودقة توقعات المحللين للأرباح." *المجلة الأوروبية للمحاسبة*، المجلد 22، العدد 1، ص 79-116. DOI: [10.1080/09638180.2011.558301](https://doi.org/10.1080/09638180.2011.558301)
- [9] الفقي، م. (2017). "مدى الإفصاح الطوعي ومحدداته في الأسواق الناشئة: أدلة من مصر." *مجلة التمويل وعلوم البيانات*، المجلد 3، الأعداد 1-4، ص 45-51. DOI: [10.1016/j.jfds.2017.09.005](https://doi.org/10.1016/j.jfds.2017.09.005)
- [10] فوستر، جي. (1986). *تحليل القوائم المالية (الطبعة الثانية)*. إنجليوود كليفس، نيو جيرسي: برنتيس هول.
- [11] فيريكا، ر. (2001). "مقالات حول الإفصاح." *مجلة المحاسبة والاقتصاد*، المجلد 32، الأعداد 1-3، ص 97-180. DOI: [10.1016/S0165-4101\(01\)00025-8](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00025-8)
- [12] هونغواتي، س.، رحماوتي، ر.، أرياني، واي. أ.، وبروبوهودونو، أ. ن. (2019). "الإفصاح عن المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، وهيكل الملكية، وخصائص الشركة في الشركات الصناعية الإندونيسية." *مجلة التمويل والمصارف (Jurnal Keuangan dan Perbankan)*، المجلد 23، العدد 3، ص 335-350. DOI: [10.26905/jkdp.v23i3.3228](https://doi.org/10.26905/jkdp.v23i3.3228)
- [13] هيلي، بي. م.، وبالبيو، ك. جي. (2001). "عدم تماثل المعلومات، إفصاح الشركات، وأسواق رأس المال: مراجعة لأدبيات الإفصاح التجريبية." *مجلة المحاسبة والاقتصاد*، المجلد 31، الأعداد 1-3، ص 405-440. DOI: [10.1016/S0165-4101\(01\)00018-0](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00018-0)

<https://doi.org/10.31272/jae.i146.1329>

<https://admics.uomustansiriyah.edu.iq>

P-ISSN: 1813-6729 E-ISSN: 2707-1359

JAE

The Reality of Voluntary Disclosure in the Financial Reports of Iraqi Companies According to Sectors

Abdulrahman Saeed Ali

Dept. of Accounting, College of Administration and Economics, University of Anbar, Ramadi, Iraq.

Email: as89ali@uoanbar.edu.iq , ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-3589-4043>

Article Information

Article History:

Received: 23 / 03 / 2024

Revised: 28 / 03 / 2024

Accepted : 01 / 04 / 2024

Available Online: 01 / 12 / 2024

Pages no : 134 – 143

Keywords:

Voluntary disclosure, Disclosure paragraphs, Annual financial reports, Iraqi Stock Exchange, stock markets.

Correspondence:

Researcher name:

Abdulrahman Saeed Ali Alobaidi

Email: as89ali@uoanbar.edu.iq

Abstract

Voluntary disclosure is significant- amid information competition between companies in the stock markets of the whole world, This research aims to evaluate the level of voluntary disclosure in financial reports for Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange, where the researcher examined and analysed disclosure paragraphs in the annual financial reports of the research sample companies by sector, The various economic paragraphs determine the paragraphs of voluntary disclosure, The research found that companies listed on the Iraq Stock Exchange do not have a good level of voluntary disclosure despite the disparity in the voluntary disclosure of these companies from one company to another and from one sector to another.

